

الى المدي ولو عرض للمام عجز من الصلوة لا يخرج عن اهليته كما حدثت  
 وهو وكذا لو تبين كونه خارجا ابتداء لعدم الطهارة ويمكن شموله المخرج في  
 لها ويكره الكلام للمام واللامام بعد قول المؤذن قد قامت الصلوة  
 لما روى الهن بعد لها لمصلين والمصل خلف من لا يقتدى به لكونه خلفا  
 يؤذن لنفسه ويقيم ان لم يكن وتبع منها ما يجزي على فعله كما للذان للبلد  
 اذا سمعوا منهم فان تغلظوا بالذان خوف فوت واجب القراءة اقتصر على قوله  
 قد قامت الصلوة مرتين الى اخر الا فترم يدخل في الصلوة من غير بصوت الا نكرا  
 فان سبقه الامام بقراءة الصوت سقطت وان سبقه بالما تحم وبصوتها فراه  
 الواحد والواحد وسقط عنه ما يقع وان سبق الامام <sup>بقراءة</sup> استجابا بالان من كانا  
 فعل ذلك غرضه بعد من فالغرض يخرج مجسما منهم روى ذلك من الصوم ولا يفي  
 القاعد القائم وكذا جميع الواجب الا يوم النافض فيها التطاهر للثمن والنقص ولو  
 عرض القربة الا شانه انفراد الماموم الكامل ان لم يكن استخاره في بعضهم ولا  
 الاصح وهو لا يحسن قرائته الحمد والسورة او اجبا منطبا ولو عرفها او شذبا  
 او صفة واجبة القاري وهو من يحسن ذلك كله ويجوز بثله مع شانه ولها  
 في شخص المجهول او نقصان الماموم وعينها عن التعلم لضيق الوقت من  
 او يتام بقا ردا او اتمها ولو اختلفا شانه لم يجز في ان نقص قلبه مجهول  
 الامام ان يفتكها جازها ولو اجبا هذا <sup>في</sup> يفتك بعد تمام معلوم  
 كما فتك او يحسن الصورة خاصة بجها هذا ولا شعا كسان ولا الموهوب اللسان  
 كما لا يفتك بالمثلته وهو الذي يبدل حرفا بغيره بالاشارة من تحتته وهو الذي  
 لا يبين الصلوة والتمتات والفا فاد وهو الذي لا يحسن تاديرة الحمدتين  
 الصلح اما من لا يتبع اشارة السقاط المحرف ولا يعلمه او يكرهه ويكرهه  
 اما من بالمتن خاصة ويقدم الاقراء من لا يترجم فيصير في اشارة الماموم  
 وهو الاجود اراء وانفاقا للقرائة ومعرفة احكامها وبحاسنها وان كان اقل

واحد

لو اشاح

حفظ

فان تشا وانا لا حظها فان تشا واديتها فان تشا في احكام الصلوة فان تشا واديتها فان تشا  
 في غيرها واسقط المصنف في كرمي اعتنا والزاك لكونه وجه من كمال الصلوة في بيان المرجح  
 لا يخبر فيها بل كثير منها كما لا يفتقر وهذا منها ما لا يفتقر الى تشا واديتها  
 وقراءة فان تقدم مجرم من دار الحرب كدار الاسلام هذا هو الصلوة زمانا قبل هو السبق  
 الى طلب العلم وتبيل لا سكت الامصار مجازا عن الهجرة الحقيقية لانهما مطلقه الا تصان بال  
 الفاضلة والكمالات الفنية بخلاف القرى والبادية وقد قيل ان الحفا والقصوة في  
 بالفتوى ايد او حذو المصنفا يرتيل يقدم ولا ريب من تقدم هجرته على تشا واديتها وذلك  
 فالان مع ارفا لا سلام كما هو قديمه فان تشا واديتها كما لا يوجب وجهه لانه على مريد  
 طائفة الله تعالى او ذلكا بين الناس لانه يستدل على الصالحين بما يوجبها لله على الامة  
 عباده ولم يذكر هنا جميعها لعدم دليل صالح لتوجيه جعله في الدروس بعد  
 الاقمة واد بعضها من المرجحات بعد ذلك الا تفتك ولا يخرج عن القربة ومن  
 جعل القربة بعد الاصح وبعض هذه المرجحات ضعيف المستند كدركه ولا  
 الواجب في سجد مخصوص اوله من الجمع لو اجتمعوا وكذا التفراد اول منهم ومن  
 الواجب وصاحبه الامانة في امارته او من جمع من ذكر اية او لولته هذه  
 ان شذبا ستر اديته لا فضيلة واديرة فلو ان في الغيرة لم انقذت الكراهة ولا يفتك  
 او لولته الواجب على حضوره بل يفتك لو تاخر وراجع الى ان يصنق وقت  
 الفضيلة يسقط اعتباره ولا فرق في صاحب المنزلة بين المالك للعين  
 والمنفعر وغيره كالمستعير ولو اجتمعا مالكة الاصل والمنفعة فالنكاح اوله  
 يكره امانته الا برين والاجرم ولا يصح لغيرهم من لا يفتك بصفتهم للفق  
 عند المجهول على الكراهة جها وقد تقدم **كتاب الزكوة**  
 في فضوله او بقره الا تجيب كوة المالك على البالغ العاقل فلا زكوة على  
 العبيد والمجنون في التقدين اجاعا ولا في غيرهما على اهل العقولين نعم تجيب  
 وكذا لو اتجر المولود او ما دونه للطفل واجتمعت شرائط اتمام الحمدلة

اول  
ولو اجتمعا